العوامل المسببة للانحراف الفكري وعلاقتها بالإرهاب

إعداد:
د. علي بن فايز الجحني *

* أستاذ مشارك بكلية الدراسات العليا، عميد كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

مقدمـــة

إن الدارس لحالة الانحراف الفكري متقصياً العوامل المسببة والكامنة خلف تسلل الانحراف الفكري والتطرف الديني إلى الشباب العربي المسلم وعوامل نموه ودرجة تأثيره، يجد أن من أبرز العوامل ذات العلاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة : قلة الفقه في الدين، وتعدد الفتاوى الشرعية، والفراغ الفكري، والأحزاب والمنظمات المنحرفة، ووسائل الغزو الفكري والدعاية والتضليل والاستشراق والتحريض، والدس في الفكر الإسلامي، والتأثيرات الخارجية والداخلية مثل : التفكك الأسري، وانتشار المخدرات، وقصورمناهج التعليم في غرس الاتجاهات الإيجابية، وتأثر الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة . . . وغير ذلك، وأياً كانت العوامل فإنّ الناظر للمجتمعات العربية بصفة خاصة يجد أنها مرت وتمر بتغيرات اجتماعية وإعلامية وثقافية واقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة أفرزت تداعيات سلبية تقتضي دراستها ووضع الحلول المناسبة لها .

أهمية الدراسة:

تبدو أهمية الدراسة في صلتها بما تعيشه المجتمعات العربية والإسلامية من ظروف وأزمات على جميع المستويات نتيجة للأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية والممارسات الخاطئة لبعض الأفراد ممن يحسبون على المسلمين، أولئك الذين وضعوا الإسلام والمسلمين في قفص الاتهام من خلال اقترافهم للأعمال الإرهابية باسم الإسلام، والإسلام منها بريء، كما إن هذه الدراسة تحاول طرح تصور واضح حول العوامل المسببة للانحراف الفكري الذي يقود إلى الإرهاب للاستفادة منها في وضع استراتيجية للوقاية، خاصة إذا نظرنا إلى أنه خلال الثلاثين عاماً الماضية واجه العرب العديد من الأحداث والتحديات والتغيرات التي كان لها أثر كبير في حياتهم، ومن تلك الأحداث الضخمة: غزو الاتحاد السوفيتي السابق لأفغانستان عام ١٩٧٩م، الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، والحرب العراقية الإيرانية بين ١٩٨٠ و١٩٨٨م، وظهور بعض الجماعات المتطرفة وما سببته من أحداث كان من أشدها: الاعتداء الآثم على المسجد الحرام سنة ١٤٠٠هـ، وتعطيل الصلاة نصف شهر وسفك الدماء فيه،ـ فضلاً عن تأثيرات وتحديات قضية فلسطين، وغزو النظام العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، واحتلال العراق وأفغانستان، وما حدث في السنوات الأخيرة في المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية من تفجيرات ذهب ضحيتها أبرياء، وتعرض المنطقة لتحدٍّ آخر، وهو ما يطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الكبير، والخلل غير المسبوق في النظام العربي، والنزاعات العربية والتهديدات المحلية، كل ذلك وما نجم عنه من مشكلات كان له تداعياته على المنطقة بالأمس واليوم وغدٍ. وقد وقع اختياري لهذا الموضوع وبهذا العنوان

(العوامل المسببة للانحراف الفكري وعلاقتها بالإرهاب) لأهمية التعرف على العوامل المسببة للانحراف الفكري والتي لها علاقة بالإرهاب وذلك للإسهام في تشخيص الحالة ليسهل العلاج تبعاً.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

١- الوقوف عند ظاهرة الانحراف الفكري وتحديد مدلولاته.

٢- التعرف على ما يؤدي إليه الانحراف الفكري من آثار مضرة بأفراد المجتمع.

٣- تسليط الضوء على العوامل المسببة للانحراف الفكري.

٤- الخروج بتوصيات وقائية تسهم في الحد من العوامل المسببة للانحراف الفكري.

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على منهج علمي يعتمد على الاستقراء والتحليل وجمع المعلومات من مصادرها، إضافة إلى أن الباحث سيوظف خبرته في مجال التعليم العالي، وخاصةً تدريسه مواضيع ذات صلة بالانحراف الفكري مثل الغلو، ،مكافحة الإرهاب، الاستراتيجية الأمنية لطلبة كلية الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

الانحراف الفكري

شاع استعمال مصطلح (الانحراف الفكري) إلا أنه لم يحظ بعدد من العلماء والدارسين بما هو جدير به من عناية وبيان، ومن هنا تبدو الحاجة ماسة إلى دراسة هذا المصطلح ليكون القارئ على بينة من المراد به، وحتى لا يقع التباس في سوء الفهم نبدأ بتعريف الانحراف الفكري.

الانحراف :

الانحراف في اللغة هو: الميل إلى الحرف أي الطرف، وهو العدول عن الشيء، فالانحراف هو الخروج عن جادة الصواب، والبعد عن الوسط المعتدل، وترك الاتزان. ويكون الانحراف الفكري باختلال في فكر الإنسان وعقله، والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه وتصوراته للأمور الدينية والسياسية وغير ذلك، وجرى استعمال الانحراف في الذم(١).

والانحراف يتمادى ويتدرج بصاحبه إلى أن يتحول إلى مجرم محترف يهدد أمن المجتمع(٢).

وأخطر أنواع الانحراف هو انحراف الفكر، ذلك أن السلوك نابع منه ومتأثر به.

وكلمة (الفكري) نسبة للفكر: وفي اللغة: يقال فكر في أمره، وتفكر، ورجل

(١) لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزابادي.
(٢) اليوسف، ٢٠٠٤: ص ٢٣٠.

فكير، كثير الإقبال على التفكير(٣)، ومن العرب من يقول: إن التفكير يعني التأمل والنظر، وأصله إعمال الفكر وحركته في المعقولات. قال تعالى: ﴿ **فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿ **لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ** ﴾ (٦)، لذا فإن إعمال العقل هو أسمى صور العمل الذهني بما فيه من تحليل وتركيب وتنسيق ووجدان وعاطفة.

والانحراف الفكري في الاصطلاح هو: «ذلك الفكر الذي لا يلتزم بالقواعد الدينية والتقاليد والأعراف والنظم الاجتماعية» (٧). أي: إنه الفكر الشاذ الذي يحيد ويخالف تعاليم الإسلام الحنيف والقيم السمحة، وذهب آخرون إلى القول أن الانحراف: «كل أسلوب يخالف المعايير الاجتماعية، وفي حالة تكراره بإصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي» (٨).

إن الانحراف له أنماطه وأخطاره المهددة لأمن المجتمع، فالانحراف بمعناه الواسع هو انتهاك للمعايير المتعارف عليها ومحاولة الخروج على قيم وضوابط الجماعة. وبما أن الفكر وسلامته واستقامته يمثل حجر الزاوية في سلوك الأفراد وأمنهم، فإن ما تقترفه عصابات الانحراف ما هو إلا مثال للانحراف الفكري وخروج تلك العصابات على قيم وضوابط

---

(٣) ابن منظور، ج٩، ص٤٣.
(٤) سورة الأعراف، آية١٧٦.
(٥) سورة الحشر، الآية ٢١.
(٦) سورة الأعراف: الآية ١٨٤.
(٧) المدخلي، ١٤١٨، ص٢٤.
(٨) الدوري، ١٩٩١.

الجماعة لتوجد لها قيماً جديدة وضوابط خاصة بها تعمل على تكريسها، وهو ما يطلق عليه (ثقافة الانحراف).

ومن المهم القول بأن الانحراف الفكري قد يكون في الفكر وحده إذا لم يكن معه سلوك متأثر به، وقد يكون في السلوك وحده، وقد يكون فيهما معاً. وقد يكون مجرد رأي، وقد يكون عقيدة عند الاقتناع به وتحرك الوجدان نحوه، وفي هذه الحالة يحتاج تعديله إلى حجة أقوى ومعالجة أشد.

وعليه فإن الفكر المنحرف الذي يؤثر في سلوك أتباعه ويعكر صفو الأمن والاستقرار، أعم، ومن ذلك الفكر المتطرف المنحرف الذي يتخذ من الدين ستاراً لنشر هذا الفكر وترويجه، مصطدماً بالثوابت الشرعية وبالأنساق الاجتماعية والدينية وكل عناصر الضبط الاجتماعي، بداية من الأسرة التي يوليها الإسلام ما تستحقه من اهتمام وينظر إليها على أنها الخلية الأساسية في بناء المجتمع، ولها دور كبير في رعاية الفرد وتشكيل شخصيته من جميع جوانبها، ولا غرو فالإسلام يربي أفراداً صالحين لا يجعلون لأهوائهم ونزعاتهم سبيلاً أمام ما يقره الله ورسوله ﷺ، في حين أن الأفكار الهدامة تسعى إلى تقويض بنيان الأسرة المسلمة بطعنها في صميمها، والقضاء على روابط الأمومة والأبوة لكي تقضي على إنسانية الإنسان، ولكن اللّه جلت قدرته قد أرشد عباده ووصى بالآباء والأمهات خيراً وبراً، وجعل البر بهم مرتبة تلي العبادة مباشرة. قال تعالى: ﴿ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** ﴾(٩) وهذا مما يدل على حرص هذا الدين على الروابط الأسرية أيما حرص.

---

(٩) سورة الإسراء، ٢٣.

والفكر المنحرف لا يؤدي فقط إلى طعن مبادئ وأخلاقيات المجتمع الإسلامي، وخلخلة الصف الواحد، وإضعاف قدراته، وتشتيت جهوده، بل يؤدي أيضاً إلى إيجاد البدع والخرافات والأباطيل، وتسهيل مسارات الغواية والفتن، وصنوف الانحراف الفكري الفردي والجماعي، من أجل تحقيق أهداف إستراتيجيات تخدم العدو في الدرجة الأولى (١٠).

ومن هنا يمكن القول بأن من ضوابط الانحراف الفكري أنه يتصف بأنه فكر ورأي مخالف أو مناقض لنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وأنه تأويل للنصوص المتصلة بأصول الدين وقضاياه الكبرى ومبادئه الأساسية التي لم يقرها أهل السنة والجماعة في القرون الثلاثة المفضلة، والمجتمعات مليئة بالأفكار المنحرفة المتنوعة التي تستند إلى تأويلات دينية، ومنها ما يستند إلى غير ذلك(١١).

لا شك أن هناك تغيرات حدثت في بنيان المجتمع ووظائفه وفئاته خاصة في صفوف شبابه، لأن الأنماط الثقافية أصبحت متباينة، فأوجدت ثقافة أصبحت أكثر تجاذباً نحو الخارج، ولكل ما هو وافد وأجنبي (١٢). والانحراف بكافة أشكاله لا يحدث فجأة ولكنه يحدث تدرجاً، وقد وضع بعض الباحثين عدة مراحل لتبلور اكتمال السلوك المنحرف على النحو التالي (١٣):

١- يرتكب الفرد سلوكا منحرفاً يمثل بادرة؛ لاختبار رد فعل المجتمع إزاء هذا السلوك.

---

(١٠) الجحني، ١٤٢١:١٩٢.
(١١) السليمان، ١٤٢٧هـ، ص٣٦.
(١٢) القليني، ٢٠٠٤، ص١٠٧.
(١٣) الدوري، ١٩٩١م، ص١٢٧.

٢- يرد المجتمع على التصرفات بالمعاقبة.

٣- يقوم الفرد بارتكاب انحرافه الثاني ولكن بنسبة أكبر من الانحراف الأول.

٤- يقوم المجتمع بالرد على الانحراف الثاني بعقوبة أشد ورفض أقوى.

٥- يزداد الانحراف مصحوباً بشعور الكراهية والعدوان على أولئك الذين يمارسون العقاب.

٦- يقوم المجتمع بردوده الفعلية الرسمية التي تضفي على الفاعل المجرم صفة الانحراف.

٧- يزداد الانحراف لمجابهة المجتمع الذي أعطاه الوصم بالانحراف.

٨- في هذه المرحلة يقبل المنحرف صفة الانحراف مع محاولة التكيف والتوافق مع مركزه الاجتماعي الجديد بوصفه فرداً منبوذاً من المجتمع.

ويشير «الدوري» إلى أن مضمون هذه ا لأفعال وردود الفعل التي تبدأ من السلوك الأولي لتنتهي إلى السلوك الجانح الكامل تتباين تبايناً كبيراً وفقاً لصفة الانحراف وللفرد المنحرف وللمضمون الاجتماعي الذي يحدث فيه السلوك المنحرف.

وفي ضوء ما سبق، فإن العوامل المسببة للانحراف الفكري متعددة ومتشابكة، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

١- التعصب وأحادية الرأي:

إن التنشئة الاجتماعية والأسرية في العالم العربي لم تكن تساعد كثيراً على الحوار، وإيجاد مساحة معقولة من الرأي والرأي الآخر فيما يجوز تبادل وجهات النظر حوله، بل

سادت (القطعيات) فترة طويلة، ومن ليس معي فهو ضدي، وأبيض وأسود، وإذا دققنا النظر في الفكر الإسلامي نجد أن الآراء في الإسلام ولدى الكثير من طلبة العلم تنقسم إلى ثلاثة أقسام (١٤):

الأول: الرأي الاجتهادي وهو أن يبدي من تتوافر فيه شروط الاجتهاد في الشريعة الإسلامية رأيه المدعم بالحجة والبرهان موضحاً الجانب الذي يراه أنه الحق ولا يتجاوزه إلى تسفيه آراء الآخرين وتحقيرهم وبلبلة الأفكار، وإشاعة السوء، ومثل هذا الرأي يكفل الإسلام حريته، لأنه يستهدف إثراء الفكر فيما لا نص فيه للوصول إلى الحق. ومن هذه الآراء كانت الثروة الفقهية التي خلفها علماء الإسلام، من باب الاجتهاد والنصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

الثاني: الرأي الذي يغلو فيه صاحبه عن حسن قصد ويتعصب له، مخالفاً ما أجمع عليه علماء المسلمين، وقد يتعسف النصوص ويلوي الآيات والأحاديث للاستدلال بها فيما يخدم هدفه، وقد يكون ذلك نتيجة لضعف حصيلته العلمية ومحصوله من العلوم الشرعية، فيظن جهلاً وغروراً أحياناً أنه قد دخل في زمرة المصلحين وأنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين، وهو في الواقع يجهل الكثير والكثير فهو يعرف نتفاً من هنا وهناك غير متماسكة ولا مترابطة، ينقصه الفقه الشرعي، والدراية بمقاصد التشريع الإسلامي. فإذا كان الرأي الذي يقول به لا يعد كفراً أو ضلالاً فإن صاحبه يجادل بالتي هي أحسن حتى يتضح له وجه الحق ويستبين له الطريق المستقيم، فإن كابر ولجَّ في عناده وغلوه وصدر منه أذى كان ذلك مما يستحق عليها التعزير.

(١٤) أبوزهرة، ١٩٦٠، ص١٤٤.

الثالث: الرأي الذي يعد ابتداعاً في الدين وهجوماً على المبادئ والقيم الإسلامية وما يصاحب ذلك من فتن وفساد، وفك لعرى الإسلام، والنيل من وحدة الأمة، وتماسكها وما يصاحب ذلك من خراب للبلاد والعباد، وظهور للمنكرات، فهذا الرأي يعدّ جريمة، لأنه يأتي على كيان الأمة من ركائزها، ودعائم وجودها وأساس حياتها وهويتها، ومن هذا القبيل: الآراء والمبادئ الهدامة المستوردة التي تصل عقوبتها في الفقه الإسلامي إلى القتل؛ لأن اعتناقها والدعوة إليها كفر وردة، وعقوبة الردة في الشريعة الإسلامية القتل.

وذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الموقف من الرأي في الإسلام يتطلب التمييز بين قضيتين:

أولاً: الاختلاف في الأصول ـ أصول العقيدة والشريعة ـ وهو الاختلاف المذموم؛ لأنه فرقة في الدين.

ثانياً: الاختلاف في الفروع –فروع الدين والدنيا– مما لم يرد فيه نص محكم قطعي الدلالة والثبوت وهو المجال الطبيعي لتعددية الاجتهادات والمدارس الفكرية.

وبناء عليه، فإن التعصب حالة من التمسك الضيق الأفق بفكرة معينة والاستخفاف بما يخالفها من آراء وأشخاص، وهو مدخل خطير من مداخل الانحراف الفكري. هذا وبعد أن تم إيضاح المساحة الكبيرة من الرأي والرأي الآخر والتنوع، وأهمية ذلك في الانفتاح في إطار الثوابت، فإن التعصب بادعاء امتلاك الحقيقة إنما هو يجسد الانحراف عن الجادة، وهذا بدوره يؤدي إلى سلوكيات سلبية ومحظورات شرعية، يكون من شأنها تخلف المجتمعات الإسلامية واضطرابها، وتعطيل برامج التنمية والإنتاج فيها، فضلاً عن انتشار المفاسد والمنكرات والتطاحن بين أفراد المجتمع داخلياً.

٢- ضعف التنشئة الأسرية وتقلصّ دورها :

كانت الأسرة العربية الإسلامية هي التي تقوم بتنشئة الأبناء والبنات على اعتبار أن الأسرة بعناصرها الأساسية من أب وأم وإخوة وأخوات تعد عاملاً مهماً في تربية الطفل، فمنها يتشرب القيم والعادات والتقاليد حتى تتشكل شخصيته وأنماط سلوكه وعاداته واتجاهاته وأسلوبه في التفكير.

ولعله من الملاحظ نتيجة لما أفرزته الطفرة الاقتصادية والمستجدات المعاصرة التي مرت بها الدول العربية والإسلامية في منتصف التسعينيات الهجرية (السبعينيات الميلادية) وما ترتب عليها من الاستعانة بالعمالة المنزلية من خدم وسائقين: ظهور فئة من الشباب والشابات المتكلين على الآخرين، حتى في أمور بسيطة من المفترض أن يقوم بها الشاب أو الفتاة بنفسه أو بنفسها، ومن المؤسف أنّ هناك من الأسر من أغفل هذا الجانب، وربوا أبناءهم وبناتهم على عدم الاعتماد على النفس وغرس فيهم الاتكالية، وتبعاً لذلك نشأت نوعية من الشباب لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية بل لا يريد أن يتحملها وفي هذه الأجواء غاب الحوار والتواصل في كثير من الأسر ، وهذا الغياب قد يكون بين الزوج والزوجة، وهذا مما يمثل قدوة غير صالحة للناشئة والشباب في التعامل مع الآخرين حتى أصبح التواصل بين الطرفين أحادي التوجه (١٥).

ومن المحزن أن يصل الأمر إلى أن هناك أسراً تفقد أحد أبنائها أو كلّهم بيسر وسهولة، وذلك بانضمامهم إلى أصحاب الفكر الضال، وبعد وقت قصير يتضح أن تلك الأسر على علم بكل تفاصيل التغير الذي طرأ على شخصيات أبنائهم دون أن يحركوا ساكناً ،

(١٥) **الباز،** ١٤٢٥:٦٢.

ولكنهم لا يتذكرون العواقب إلا بعد فوات الأوان.

إن الأجيال الحالية تمر بتغيرات كبيرة في تصرفات الأبناء، وذلك لتنوع الوسائل التي تستمد منها المعلومات. فلم تعد هذه الوسائل محدودة مثلما كانت في الماضي، لذا أصبحت المسؤولية الملقاة على عاتق الأسرة أكبر مما كانت في الأجيال السابقة. إن فتح المجال للحوار وإبداء الرأي بين كل أفراد الأسرة والاستماع إلى مختلف الآراء تتيح الفرصة للأبوين في فهم أفكار أبنائهم وتصحيح الخاطئ منها وتوجيههم إلى الأفضل، فإذا استطاع الآباء والأمهات احتواء الأبناء وغرس القيم والمبادئ الصحيحة في نفوسهم فلن تتمكن التغيرات التي نشهدها في هذه الأيام من إغرائهم (١٦).

يقول أحد الباحثين: «وما نريد أن نؤكده هنا أن الكثير من الاتجاهات المرتبطة بظاهرة العنف في المجتمع قد تنشأ أساساً من طريقة التربية في الأسرة، خاصة عندما يواجه الشباب صورة من صور الإحباطات» (١٧).

وفي دراسة عن ظاهرة التطرف والانحراف في المجتمع العربي، كشف الباحث أن الأسرة يمكن أن تقوم بدورٍ رئيس في مواجهة مشكلة الانحراف والتطرف، ويشير الباحث إلى أن دور الأسرة كما يتصوره جمهور بحثه: في الإرشاد والوعي الديني، ومراقبة الأبناء، وشغل أوقات فراغهم (١٨).

وقد أشارت دراسات أخرى حول دور الأسرة في سلوكيات الفرد، إلى أن البيت المتصدع أو ما يعرف بالأسرة المريضة يؤدي إلى جعل الأطفال عرضة للجنوح والوقوع

---

(١٦) لقمان، الوطن، ع١١٨٧، ١٤٢٤هـ:٨.
(١٧) بيومي، ١٩٩٩:١٤٢.
(١٨) بيومي، ١٩٩٩:١٦٢.

في سلوكيات منحرفة، وإذا استمر هذا السلوك مع الفرد يُصبح بعد ذلك مجرماً محترفاً في الكبر (١٩). ومن هنا تأتي خطورة المربيات وخدم المنازل، فقد بينت دراسة أجريت على المربيات في دول الخليج أن ما بين ٦٠٪ إلى ٧٥٪ منهن غير مسلمات، وأن ٤٢٪ منهن لم يسبق لهن الزواج، وأن ٣, ٤٪ منهن يعلِّمن الأطفال التدخين وأن ٥, ٢٪ منهن يعلِّمن الأطفال شرب الخمر، كما أشارت دراسة أخرى إلى أن ٢٥٪ من الأطفال بين السادسة والحادية عشرة يفضلون البقاء مع المربية على البقاء مع أمهاتهم، وأن الأطفال الذين هم دون الخامسة من أعمارهم يقضون ٨, ٩٢٪ من وقتهم على صدر المربية وأن ٧٤٪ من الأطفال لا يتقنون الحديث باللغة العربية.

وبينت دراسة ثالثة أن ٧, ٨٪ من المربيات وقعن في علاقات جنسية محرمة، وأن ٧, ٥٪ منهن ارتكبن مخالفات سيئة تتعلق بسوء معاملة الأولاد، وأوضحت دراسة رابعة أن ٤, ١٩٪ من الأمهات ذكرن أن المربية هي التي تصاحب الطفل إلى الحمام مع ما يترتب على ذلك من آثار سيئة (٢٠).

٣- الغزو الإعلامي والفكري:

إن الإعلام شريان الأمة وقلبها النابض تصح بصحته، وتسقم بسقمه، وقد تبوأت وسائل الإعلام في العالم المعاصر مكانة كبيرة لما لها من تأثير في المجتمعات الإنسانية، فهي من خلال الكلمة المسموعة أو الصورة المرئية أو الاثنين معاً، أو الوسائل المكتوبة

(١٩) الصنيع، ١٤١٤: ٣٠٤.
(٢٠) السيف، ١٩٩٦: ٢٠١.

عموماً لها تأثيرها الفعال في كل بيت، فهي بالعقل الواعي وغير الواعي تسهم في تشكيل الإنسان أياً كان موقعه وأياً كانت درجة مستواه العلمي. ومن البديهيات أنه ازداد التعقيد الاجتماعي، كلما ازداد اتصال الإنسان بأجهزة الثقافة والإعلام يمتص منها، ويتأثر بها خاصة في هذه الفترة الحاسمة التي تميزت بالصراع الإعلامي الذي وفرت له كل الإمكانات والوسائل العصرية.

إن الغزو الفكري عندما ينتشر إنما يستهدف إثارة البلبلة والقلاقل، وتهيئة المناخ الذي تختلف في ظله الآراء والأفكار، وتتطاحن وتفشو الفتن حتى لا تتجه الأمة نحو بناء ذاتها وتنمية مواردها، بل له حماية نفسها من مخاطر الأطماع المعادية. ومما يلاحظ أن المبادئ الهدامة والأفكار المنحرفة تتلون في المجتمعات كالحرباء حسب الظروف والأحوال.

وفي ظل هذه الهجمة الإعلامية والاتصال والغزو الثقافي والاحتكاك بقرناء السوء، والسفر إلى بعض مناطق ودول النزاعات والصراعات يتم انتقال السلوك الانحرافي بطريقة التعلّم من الآخرين والاختلاط والعلاقات الشخصية في ظل المعطيات التالية(٢١):

- إن الانحراف الفكري ينتقل من خلال تعلمه من الغير، بمعنى أن السلوك المنحرف ليس سلوكاً موروثاً.
- إن الانحراف الفكري أو السلوك المنحرف يتعلم بالاتصال والتداخل مع آخرين في عملية اتصال لغوي توظف فيه وسائل إقناعية، وطرق مضللة، وأساليب خادعة.
- إن تعلم السلوك المنحرف يحدث في نطاق أفراد أو جماعات ذات علاقات ودية

(٢١) الباز، ١٤٢٥، ص٤٦.

تقريباً، ويجمعها تصور وأهداف مشتركة.

- حينما يتعلم الشخص ثقافة الانحراف عبر مصادرها يبدأ في ترجيح الآراء التي تسوِّغ له انتهاك الأنظمة والأعراف، وتحسِّن له القيام بذلك.

- إن الانحراف الفكري هو نتاج عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الاحتكاك والاتصال والتأثير بالنماذج المنحرفة والتوافق الاجتماعي والنفسي معها.

- إن الانحراف الفكري والتطرف الديني يُعد أخطر أنواع الانحرافات، ويعتمد أصحابه على التغرير بالشباب وبخاصة صغار السن ومحدودو التعليم؛ من أجل خدمة معتقداتهم ومفاهيمهم المغلوطة والتي يحملونها ويراهنون عليها، وأحياناً يستميتون في سبيلها.

من هنا تعيش المنطقة العربية فترة من أصعب الفترات التي تمر بها في تاريخها الطويل، فترة تميزت بالصراع الإعلامي والاحتكاك الثقافي الذي وفرت له كل الإمكانيات والوسائل العصرية التي بواسطتها يعمل أصحاب الأفكار الشريرة على اقتحام الخصوصيات واختطاف بعض الشباب وتلقينهم ثقافة الموت والكره والاعتداء على مواطنيهم وأوطانهم.

٤- سلبيات العولمة:

لقد باتت شبكة الانترنت اليوم من أهم وسائل الانفتاح العالمي، وهذه الشبكة أتاحت التفاعل الحر بين أعداد ضخمة من الناس فهذه الشبكة يستخدمها أكثر من المليار مستخدم حتى نهاية عام ٢٠٠٦م. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في السنوات القادمة.

إن هذه الشبكة قد وفرت وسيلة فعالة للنفاذ السريع إلى المعلومة، بغضِّ النظر عن

الحدود الجغرافية واختلاف التوقيت والثقافة، وفتحت نافذة عريضة نحو الانفتاح على المعلومات والمفاهيم والأفكار، فأصبحت أشد تأثيراً في إحداث التحولات الفكرية والأخلاقية والسلوكية والنفسية والاجتماعية فأصبح من ليس لديه الحصانة الإيمانية معرضاً للاختراق والغواية والضلال.

وتعد شبكة الانترنت سلاحاً ذا حدين، فإن فيها الخير وفيها الشر، ولها إيجابيات، وسلبيات كثيرة، فهي تسوق مفاهيم الغرب ومادياته، ولذا فإن أكثر من ٩٨٪ من المعلومات الواردة فيها كتبت بلغات غربية، وللانجليزية فيها نصيب الأسد، وكذلك فإن ٨٨٪ من المضامين والمعطيات التي تبث من خلال (الانترنت) تبث باللغة الإنجليزية مقابل ٩٪ الألمانية، و٢٪ بالفرنسية، و١٪ يوزع على باقي اللغات.

إن الثقافة الرائجة في شبكة الانترنت هي الثقافة السلبية التي تتوجه إلى المراهقين والشباب ومن في حكمهم، وهي القابلة للترويج والانتشار ويكفي أن نذكر أن ٤٢٪ من المواقع على شبكة الانترنت تتعلق بالأمور الجنسية والإباحية (٢٢).

إن ظاهرة العولمة أصبحت تخترق الهويات والثقافات المختلفة بواسطة تهميش المفاهيم السياسية والثقافية لتحل محلها مفاهيم اقتصادية مادية استهلاكية استمتاعية. وبما أن العولمة لا تستوطن بلداً معيناً وإنما تستوطن الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، وعن طريق ذلك الفضاء ينخلع الفرد من هويته إلا من كان له وازع ديني وأخلاقي يحميه، وتشهد دول العالم اليوم نتيجة لهذا انخفاضاً في مستوى الاهتمام بالخصوصيات التي أصابها نوع من الصدمة بسبب الهجمة الشرسة للعولمة التي تدخل البيوت دون استئذان.

---

(٢٢) نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، ١٩٩٩.

لقد أوجدت العولمة لدى الشباب كما يقول الباز أنماطاً استهلاكية جديدة، لعل من أبرز مظاهرها انتشار مطاعم الوجبات السريعة وغيرها والتي أصبح الشباب والصغار يُقبلون عليها إقبالاً كبيراً، وأصبحت تشكل جزءاً أساساً في النظام الغذائي لكثير من الأسر العربية وبخاصة الأسر الخليجية. كما أنّ الأنماط الترفيهية للشباب بجنسيه تأثرت بالفكر والفلسفة الغربية ولعل من أبرز مظاهرها انتشار الألعاب الاليكترونية سواء عن طريق الانترنت أو الأجهزة الاليكترونية الأخرى التي تُصور كثيراً من برامجها الإنسان الغربي على أنّه القوي الذي لا يُهزم، وتصور البلاد الغربية على أنّها بلاد الحب والحرية والسلام، كما تُثير نوازع العنف والجنس لدى الشباب. وفي هذا الاتجاه كذلك المسلسلات الغربية التي تجد رواجاً بين الشباب وتحمل نفس التوجهات السابقة الذكر(٢٣).

ويُمثل انتشار أفكار وقيم وسلوكيات المجتمعات الغربية بين الشباب العربي تهديداً للمجتمعات العربية والإسلامية ومقوماتها الثقافية، ونذيراً بوجود صدام بين المتمسكين بالقيم الإسلامية والتقاليد العربية وبين الشباب المتطلع لكل جديد وغريب، مما سيؤثر في التماسك والانسجام المجتمعي في الكثير من الدول العربية.

وتأسيساً على ما سبق يشهد العالم اليوم جرائم جديدة في نوعها ونمطها وحجمها، ومن أهمها: جرائم الحاسب الآلي، جرائم الانترنت، وجرائم سرقة بطاقات الائتمان، جرائم التسجيلات الصوتية والمرئية، وجرائم برمجيات الحاسب، وجرائم إصدار شيكات بدون رصيد، جرائم سرقة التحف الفنية وتهريب الآثار، جرائم سرقة الأعضاء البشرية والاتجار بها، جرائم الاتجار بالمواليد، جرائم تلويث البيئة، جرائم غسل الأموال، وجرائم

---

(٢٣) الباز،١٤٢٥: ٦٤.

الإرهاب النووي والجرثومي إلى غير ذلك من الجرائم التي لم تكن معروفة في السابق. ويلجأ المجرمون حالياً لاستخدام أساليب جديدة لتنفيذ جرائمهم مركزين على الآتي:

١ ـ أدوات ارتكاب الجريمة.

٢ ـ التحايل على الأنظمة والقوانين بالبحث عن أية ثغرات، ومن ذلك اللجوء إلى الدول التي لا تسلِّم المجرمين أو ليس بينها وبين دولة المجرم اتفاق.

٣ ـ استغلال التطور في أعمال التصوير وتزوير الجوازات والبطاقات.

٤ ـ استخدام شبكات الحاسب الآلي في الحصول على المعلومات وانتهاك الخصوصيات، وسرقة الأسرار بالتجسس الصناعي والعسكري والتجاري.

٥ ـ وهناك ما يعرف بجرائم الانترنت، مثل انتحال الشخصية، المضايقة والملاحقة، التغرير والاستدراج، التشهير وتشويه السمعة، صناعة ونشر الإباحية، النصب والاحتيال، حرب المعلومات.

لا شك أن العالم يواجه تحديات أمنية في ظل العولمة ومنظمة التجارة الدولية ومنها: الاتجار غير المشروع في توظيف الأموال والبورصات التجارية، الاتجار غير لمشروع في الأيدي العاملة المهاجرة، الاتجار غير المشروع في المواد الغذائية والطبية، الاحتيال الضريبي والتأميني، تهريب المقتنيات الفنية الرفيعة والنادرة، لاتجار غير المشروع في تهريب الأموال، التستر وتعمية الرأي العام، احتكار نشاطات اقتصادية حيوية، تزييف العملة وتزوير الوثائق والمستندات، التحويل المحظور قانونياً للأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة، الإفلاس الاحتيالي، الاتجار بالأشخاص لأغراض الاسترقاق الجنسي، الإرهاب بكافة أشكاله.

أما الأبعاد الخارجية الدولية للجريمة المنظمة التي أسهمت في زيادة معدلاتها العولمةُ والانترنت فتتمثل في : التجارة الدولية بالمخدرات، وجريمة غسل الأموال، والجرائم الإرهابية، والجرائم الاقتصادية، والجرائم ضد البيئة، والجرائم ضد التراث الحضاري وغيرها.

٥ - الأوضاع الاقتصادية والسياسية:

واجهت الكثير من الدول العربية والإسلامية صعوبات اقتصادية وتحديات إقليمية ودولية في السنوات الأخيرة، فمع منتصف الثمانينيات الميلادية انخفضت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً، كما أنّ تداعيات حرب الخليج الأولى والثانية ألقت بر واسبها، ليس على دول مجلس التعاون فحسب، بل على الدول العربية والإسلامية كافة، فانخفضت الميزانيات الحكومية، وتقلص الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية وتقلص استحداث الوظائف، وهذا بدوره أوجد صعوبات اقتصادية، وتزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم الاقتصادي، وهذا مما جعل بعض هذه المجتمعات غير مستوعبة لهذه التغيرات وغير مهيأة للتعامل معها ، كما أدّى هذا الوضع إلى قلة الوظائف المتاحة ، مقارنة بأعداد الشباب المتنامي، وهذا بدوره أوجد ظاهرة خطيرة، وهي ظاهرة البطالة في صفوف أكثر فئة منتجة في المجتمع وهم الشباب، كما أوجد نظرة تشاؤمية لدى البعض الآخر نحو المستقبل، ناهيك عن سقوط البعض في حبائل المخدرات وأنواع عديدة من الجرائم، كما إن الأوضاع الاجتماعية الصعبة زادت من هجرة العقول العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بحثاً عن فرص عمل مناسبة في تلك المجتمعات.

وفي هذا السياق ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية، وضعف المشاركة، والتحالفات الإقليمية والدولية من أهم العوامل في إفراز التيارات المناهضة في العالم العربي والإسلامي. وظهر مؤخراً العديد من الأطروحات النظرية التي تدعم هذا التوجه، إلا أنه في المقابل هناك من يرى أن تردي الأوضاع الاقتصادية أو الفقر في بلد ما ليست سبباً في ظهور تلك التيارات. وفي كل الأحوال، فإن هذا العامل وإن لم يكن من الأسباب الرئيسة إلا أنه لا يمكن تجاهله، بوصفه محركاً تستخدمه تلك الفئات الضالة لجلب الكثير من الناقمين على الحكومات وتحريضهم ضدها.

ولابد من الإشارة إلى أن الصراع العربي الإسرائيلي، والأوضاع الأفغانية، والحرب العراقية الإيرانية، وغزو الكويت، واحتلال العراق، وأوضاع المسلمين في العالم وطغيان القوة الأمريكية الأحادية على النظام العالمي، والكيل بمكيالين، كل ذلك أسهم في تصعيد وتأجيج مشاعر الغضب وولّد إحساساً بالظلم والإحباط.

٦ - الأوضاع الاجتماعية والشبابية:

يؤكد تقرير الجمعية العام للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين أنّ كثيراً من دول الأعضاء التي اعتمدت سياسات وطنية بشأن الشباب لم تفعل ذلك على أساس من التنسيق والمشاركة بين القطاعات والوزارات ذات العلاقة. كما أشار التقرير إلى أنّ إحدى العقبات الأساسية أمام استراتيجيات وبرامج الشباب هو الافتقار إلى إطار مفاهيمي من أجل تصميم سياسة وطنية متكاملة للشباب تتفق على تنفيذها المؤسسات والقطاعات

العاملة في مجال الشباب . . . وهذا يستدعي قيام الجهات المعنية برعاية الشباب في العالم العربي والإسلامي بوضع خطط وبرامج تهتم بالشباب وإصلاح أوضاعهم والنهوض بهم دينياً وفكرياً (٢٤) .

٧- الأوضاع التربوية والتعليمية:

إنّ للمؤسسات التربوية والتعليمية دوراً مهماً في بروز المشكلات التي يواجهها الشباب، بل في عدم مقدرة الشباب على التعامل الفاعل معها، ويمكن إرجاع الخلل في المؤسسات التربوية والتعليمية إلى عوامل عدة، منها: نمطية التعليم وجمود المناهج الدراسية، وصعوبة محتوى بعضها. وأن ما يمكن أن يقال في هذا الخصوص: إنه إذا لم يكن لمؤسسات التربية والتعليم في العالم العربي دور فيما آلَ إليه وضع الشباب فإنه لاعذر لها البتة في أن يكون لهذه المؤسسات دور حاسم في الوقاية والعلاج.

والحقّ أن الشباب مشروع وطني تحدد من خلاله ملامح الحاضر والمستقبل لأن الشباب يشكلون قطاعاً حيوياً في مجمل التركيبة المجتمعية، كما أنهم يعدون أساساً في العملية التنموية بشرياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. بيد أن الوضع الحالي الذي يعيشه كثير من الشباب في العالم العربي وما ينطوي عليه من تحديات أدى إلى نتائج سلبية على الشباب وعلى مجتمعاتهم، نجم عن ذلك إفراز مشكلات اجتماعية ونفسية، وسوء تكيف اجتماعي، وافتقار الجدية، البطالة، الفراغ، والانحراف والتطرف، والعنف وغير ذلك(٢٥) .

---

(٢٤) الباز،١٤٢٥: ٦٧.
(٢٥) الباز،١٤٢٥: ٥٢.

الترابط بين مشكلات الشباب*

ضعف التعليم والتدريب ← فقدان القدرة على التنافس في سوق العمل ← البطالة ← الفراغ ← الانحراف.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى بعض الاتجاهات في التعامل مع الشباب على مستوى العالم، ومنها:

١ ـ اتجاه النبذ والاضطهاد والتهميش وعدم الاكتراث بالشباب الذين هم الطاقة والقوة، وهذا الاتجاه يعكس البعد السلبي في مسألة التعامل مع الشباب، والنتائج المترتبة على شيوع مثل هذا الاتجاه تجد طريقها في أنماط السخط والخروج على المبادئ والقيم والأعراف والتقاليد كوسيلة وآلية لتحقيق أهدافهم وأغراضهم العاجلة والآجلة على حد سواء كما يزعمون.

٢ ـ اتجاه التتبع والمراقبة والتدقيق، وفي ظل هذا الاتجاه ينشغل النسق السياسي والاجتماعي والتربوي والشبابي والأمني في المتابعة والتدقيق والمراقبة.

٣ـ اتجاه التوجيه والإرشاد والاستثمار الذي يؤكد ضرورة التعامل مع الشباب أصدقاءَ وشركاءَ أساسيين في العملية التنموية الشاملة نماءً وإنماءً باعتبارهم مشروعاً وطنياً لحاضر الأمة ومستقبلها. ولنضمن المستقبل حسب منظور هذا الاتجاه لابد أن يكون الشباب شركاء في كل شئ يتعلق بمصيرهم وبحاضرهم ومستقبلهم فهم الذين يعيشون الحاضر بكل ما فيه من آلام وآمال وطموحات، وهم عماد المستقبل.

إن بعض الدراسات قد أكدت على أن من مسببات انحراف الشباب عامة عدم وفاء

* (الباز، ١٩٩٥:٨٨)

الأسرة بالتزاماتها في تربيتهم، والتساهل في التعامل في تربية الأبناء، وعدم قيام المدرسة كذلك بدورها، والاستخدام غير المقنن للانترنت، وانتشار مقاهي الانترنت، والسفر للخارج، والفراغ، وغياب القدوة الحسنة المتمثلة في المعلمين، وما أحدثته طفرة المعلومات والاتصالات (٢٦).

ومن هنا فإن التعامل مع الشباب يكون على عدة أوجه، لعل من أبرزها:

التقبل: ويعنى تقبل الشباب كما هم في الواقع واحترامهم وهذا من شأنه أن يشيع عاطفة اعتبار الذات ويشعرهم بأن لهم كرامتهم وكيانهم وبذلك يتمكن العاملون مع الشباب سواء أكانوا آباء وأمهات أم معلمين ومعلمات أم مقدمي خدمة للشباب من امتصاص مشاعر الدونية التي يشعر بها الشباب، والتقبل يعني أيضاً الاهتمام بالشباب من حيث ميولهم ورغباتهم وتوجهاتهم، على أن تكون في إطار المبادئ والقيم الإسلامية.

التوجيه الذاتي: ويعني منح الشباب الحرية المسؤولة في اتخاذ القرارات المناسبة لمصلحتهم حاضراً ومستقبلاً وإشراكهم في تحمل الجزء الأعظم من مسؤولية توجيه أمور حياتهم من الجوانب كافة.

الإنصات إلى الشباب: ويعني أن يسعى العاملون مع الشباب إلى إتاحة الفرصة للشباب لكي يعبروا عن أنفسهم وما يجول في خواطرهم أمامهم في إطار الثوابت، وليس هذا فحسب، بل عليهم العمل على تذليل الصعوبات التي تعترض الشباب أوّل فأول.

ولعل من الأمور التي تُثير الاستغراب أنّه على الرغم من أنّ المؤسسات والهيئات الشبابية

(٢٦) السميح، ١٤٣٥:٣٧١.

في العالم العربي هي مؤسسات شبابية بالدرجة الأولى إلا أنّ الأنشطة الرياضية تحظى بالأولية والاهتمام، فما يُخصص من دعم مالي ومعنوي يفوق بمراحلَ الأنشطةَ الاجتماعية والثقافية. هذا التركيز على الأنشطة الرياضية مقارنةً بالأنشطة الأخرى كان له آثار سلبية، فالأنشطة الاجتماعية الأخرى لها دور كبير في إكساب الشباب الخبرات المهمة في حياتهم والمهارات في مواجهة المشكلات التي تعترضهم، كما إنّ لها دوراً مهماً في غرس الانتماء والولاء في عقول وقلوب الشباب مع عدم التقليل في الوقت نفسه من أهمية الأنشطة الرياضية.

٨- ضعف الاهتمام بتأصيل الأمن الفكري:

لقد أثبتت الأحداث والأعمال الإرهابية التي وقعت في بعض الدول العربية والإسلامية أن من قاموا بتلك الأعمال كان يحركهم ويدفعهم إلى التكفير والتفجير فكر منحرف متطرف لابد من علاجه لإعادة من لم يتورط منهم في أعمال إرهابية إلى رحاب الأمن الفكري وتوازن الشخصية، مع التأصيل عبر برامج تنشئة تربوية واجتماعية تراعي تعزيز دور الأسرة من أجل حماية أبنائها من السقوط في مهاوي الردى والضياع. فالسلوك المخل بالأمن ما هو إلا نتاجٌ لفكرٍ منحرف تغذّيه الشهوات والشبهات وغياب المناعة الذاتية.

إن تكريس الجهد نحو سداد الفكر وحماية المعتقد، وصون الخصوصية الثقافية يجعل الإنسان العربي مطمئناً أينما وجد على ثوابته وقيمه، وأن لوثات الفكر الدخيل وغوائل الثقافة المستوردة لن تصيبه.

إن الأمن الفكري هو التزام، واعتدال ووسطية وشعور بالانتماء إلى ثقافة الأمة وقيمها، فضلاً عن أنه يعني فيما يعني حمايةَ عقل الإنسان وفكره ورأيه في إطار الثوابت الأساسية،

والمقاصد المعتبرة، والحقوق المشروعة المنبثقة من الإسلام عقيدة وشريعة (٢٧).

والواقع أننا لا ينبغي أن نجرب كل شيء لكي نقف بأنفسنا على خطره، بل تكفي القراءة والاطلاع والإفادة من خبرات الغير، والرجوع إلى التاريخ القريب والبعيد، وهنا تبدو أهمية توعية المجتمعات العربية وتثقيفها، والتفكير الجدي في تصحيح المفاهيم الخاطئة، وتحسين تربية النشء وإدراك المخاطر والمفاسد للانحراف الفكري الذي يحدث انفصاماً وخللاً في أمنها الفكري. فإن الانحراف الفكري والسلوكي يكون سبباً لانتشار الفتن، وفقدان الأمن، وحصول القلاقل والاعتداء على الأنفس المعصومة والممتلكات، فضلاً عن تشويه صورة الإسلام وتنفير الناس منه، وإلصاق الأعمال الإرهابية به وهو منها بريء، كما يؤثر في استهداف الدين الإسلامي من قبل أعدائه وإعطائهم فرصة لمحاربته والنيل من أبنائه.

وعلى هذا فإن من عوامل بناء الأمن الفكري على مستوى الفرد والجماعة تعميقَ الوازع الديني، والاهتمام بالقدوة الصالحة، والتوجيه بالحكمة والموعظة الحسنة، والحوار الهادف البناء، واستغلال أوقات فراغ الشباب بما يعود عليهم بالخير إلى غير ذلك من الأساليب النافعة في الدنيا والآخرة (٢٨).

٩- أوضاع مؤسسات المجتمع الأهلي:

يتكون المجتمع الأهلي من مجموعة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

(٢٧) الجحني، ١٤٢٠هـ، ص ٢٥١.
(٢٨) الجحني، ١٤٢٠هـ، ص٢٥٤.

الأهلية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية. والمجتمع الأهلي يطلق عليه البعض المجتمع المدني، ويتكون من مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، وتسهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات الرسمية في مناخٍ حرٍّ مسؤول وبروح الفريق الواحد والعمل التطوعي، مثل جمعيات المعاقين وغيرها.

وقد تطور مفهوم المجتمع الأهلي فكراً وواقعاً في المجتمعات المتقدمة بشكل ملحوظ، فظهرت مؤسسات المجتمع الأهلي من خلال مؤسسات وهيئات مهنية تعمل على رفع مستوى المهن والدفاع عن مصالح أعضائها ونشر الوعي من خلال معرفة الحقوق والواجبات.

إذاً فالمجتمع الأهلي أو المدني يمثل مجموعة المؤسسات التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أعضائها، ملتزمة في ذلك بالثوابت وبقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.

ومن هنا جاء الارتباط الوثيق بين المجتمع المدني والإعلام باعتبار أن الأخير يمثل أداةً مهمة بيد المجتمع المدني من أجل الضغط باتجاه كشف نواحي الانحراف، وفي نفس الوقت العمل على تجذير الوعي الديني والاجتماعي وغرس قيم العمل والتسامح ونبذ العنف والاهتمام بالشأن العام ونشر ثقافة الرأي والرأي الآخر في إطار الشريعة الإسلامية.

إن النوادي الأدبية والجمعيات على اختلاف أسمائها ومسؤولياتها تندرج تحت مسمى المجتمع الأهلي.

والحقّ أنه مهما كانت التسميات فإن المطلوب هو الارتقاء بالعمل الجماعي إلى آفاق

أوسع من خلال الإحساس بالمسؤولية. والإسلام قد سبق المفاهيم المعاصرة من خلال إقرار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحسبة والتعاون، والأعمال التطوعية والخيرية والتنافس في مجال البر والإحسان.

وتأسيساً على ما سبق، فإن العوامل المسببة للانحرافات الفكرية والسلوكية تتنوع حسب البيئة والمجتمعات والظروف والأحوال والزمان والمكان ولكنها تدخل تحت عناوين رئيسة وهي: عوامل دينية تتعلق بالجهل لحقائق الإسلام، وأسباب نفسية تتصل بالمشكلات النفسية لدى البعض، وعوامل تربوية تتعلق بالقصور في الأساليب التربوية والإعلامية، وأخرى اجتماعية تتعلق بالمجتمع ومؤسساته، وأخرى اقتصادية وسياسية، ويندرج تحت هذه العوامل عوامل فرعية أخرى (٢٩).

لكن الشيء الذي لابد من التأكيد عليه هو أن الإرهاب والإسلام متناقضان، فالإرهاب لم يظهر في المجتمعات العربية والإسلامية فجأة، ولم يظهر على حين غرة من أفغانستان، بل هو قديم لا دين له ولا وطن ولا جنسية. وفي هذا الصدد فإنه مما تجب الإشارة إليه أن هناك قناعات بأن بعض الدول الغربية وإسرائيل هي المصدر الأكبر للعنف والإرهاب الدامي في العالم، فالحركات الكبرى الإرهابية في القرن الماضي، بل في التاريخ البشري كله، إنما هي نتاج غربي:

١ ـ الصهيونية حيث تخمرت، ونبتت، وتأسست.

٢ ـ الحركة الشيوعية، وقد قامت على فكر العنف، ومارسته على أوسع نطاق.

٣ ـ الحركة النازية.

---

(٢٩) المغامسي،١٤٢٥: ٥١.

٤ - الحركة الفاشية.

وحول الجماعات الإرهابية كان دخولهم في دائرة العنف والإرهاب باسم الإسلام كان في رأي بعض الباحثين هروباً من الصمود أمام المشكلات التي واجهتهم وعجزوا عن حلها، وكان هذا الهروب يشكل ظاهرة مرضية في بداية الأمر تتمثل أعراضها في مشاعر القلق والخوف والتوتر، واليأس والإحباط والاغترابية، ويمكن الرد على ذلك بأن الكثير ممن اعتنق هذا الفكر الإرهابي قد حصل على فرص وظيفية مناسبة. وفي كل الأحوال لن يعدم اليائسون طريقاً لتنفيس أحقادهم، لأن الكمال لله وحده.

وإزاء تلك الدعاوى والمزاعم فإنه من الضروري أن نضع أيدينا على أصل الداء وتحديده بشكل دقيق كي يتسنى الوصول إلى أصل المشكلة وعلاجها، وليبدأ علماؤنا الأفاضل بتحليل فكر هؤلاء وتفكيكه، فهم الأعرف والأقدر على دحض مزاعمهم قبل غيرهم. ومن المعروف أن فكر هؤلاء لم ينبت بليل مظلم، فلقد راقب نموه العارفون والمهتمون بالشأن الإسلامي، فضاق به البعض، وتصدى له آخر بكتب ومقالات، وأهمله ثالث تقليلاً من شأنه، فاستمر ينمو وله مُنَظِّروه وكتبه ونشراته المتدرجة بين تكفير الدول الإسلامية إلى تكفير الحكومات والشعوب.

وينقسم كل منهما أيضاً إلى قسمين حيث ينقسم القادة إلى قسمين: القادة المُنَظِّرون، والقادة الميدانيون. في حين ينقسم الأعضاء إلى قسمين أيضاً: الأعضاء التنفيذيون، والأعضاء الاستقطابيون.

وقد اتضح من خلال تحليل السير الذاتية للقادة والمنظِّرين سواء ما ينشر منها في مجلاتهم، وخاصة ما يذكر في مقالات التائبين، أو ما نشر من معلومات في الصحف

المحلية أن معظم القادة المنظرين أو الميدانيين لهذه الجماعات يقعون في الفئات العمرية التي بين (٢٥-٥٠) سنة. كما أن معظم القادة المنظِّرين يحملون الشهادات الجامعية. في حين أن القادة الميدانيين لا يحمل القائد منهم شهادة جامعية، بل يقتصر تعليمهم على الشهادة الثانوية فما دون، إلا أن لديهم تدريباً عالياً وخبرات قتالية.

كما أن معظم القادة الميدانيين أو المنظِّرين الشرعيين لهذه الجماعات متزوجون وبعضهم لديهم أبناء، إضافة إلى أن بعضهم كان ملتحقاً بالعمل الحكومي. كما تبين أيضاً أن نسبة كبيرة وخاصة من القادة الميدانيين سبق لهم الجهاد في أفغانستان، أو البوسنة، أو الشيشان، وقد تلقوا دورات مكثفة في العلوم العسكرية، والتدريبات التكتيكية، إضافة إلى أن بعضهم لديه دورات عالية في صنع المتفجرات، والتشريك.

أما الأعضاء المنفِّذون منهم والمستقطبون، فتبين أن غالبيتهم يتصفون من حيث العمر بصغر السن، فأعمارهم تتراوح بين السابعة عشرة والخامسة والعشرين، بل إن بعضهم كانوا أحداثاً في مقتبل العمر لم يبلغ بعضهم سن الرشد. وتوضح هذه النتيجة أن معظم المنتمين لهذه الجماعات قد تم التغرير بهم من قبل بعض مروجي الفكر، سواء أكانوا معلمين، أم أصدقاء، أم أقارب، أم غير ذلك. مما يمكن اعتبارهم (ضحايا) وذلك لأن مروجي الفكر يعرفون أن صغار السن فريسة سهلة بالإمكان تشكيلها بالهيئة التي تحقق مآربهم. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم يحرصون على اختيار الشباب المطيع الذي لا يناقش ولا يسأل، ولا يتردد في تنفيذ الأوامر، أما من يخالف ذلك فإنه يهمل ولا يحرص على استقطابه. ومن حيث الحالة الاجتماعية فغالبية هذه الفئة غير متزوجين لأن عدم الزواج يجعل الشباب متحرراً من مسؤولية الأسرة والأبناء ولا يحمل همّاً تجاه هذا الأمر

أو خوفاً عليهم بعد وفاته.

أما المستويات التعليمية فغالبيتهم ممن يحملون مؤهلات ثانوية أو دون الثانوية وقليل منهم من التحق بالجامعة، أو لديه شهادة جامعية. وتعدّ هذه الصفات في غاية الأهمية فاجتماع صفة صغر السن، والجهل الشرعي، وتدني المستوى التعليمي - يجعل هذه الفئة سهلة الانقياد والتوجيه.

وبناء عليه، يظهر جهل الفئة الضالة بالشريعة الإسلامية بوضوح في كتاباتهم وفتاوى رموزهم التحريضية التي أسهمت في ارتكاب الجرائم الإرهابية. يقول بعض الباحثين: «ومن العوامل التي أسهمت في ارتكاب الجرائم الإرهابية من قِبَل الفئة الضالة: الفتاوى التحريضية التي يصدرها منظرو هذه الفئة عن جواز العمليات الانتحارية وتسميتها عمليات استشهادية، وإضفاء الشرعية الدينية عليها، وإيهام الشباب أنها ليست بقتل للنفس، وما رافقها من فتاوى تحريضية أخرى تدعو إلى تبني سياسة العنف بكافة أشكاله وأبعاده مثل: فتاوى جواز الاغتيال، وفتاوى جواز قتل الأسرى، وفتاوى وجوب قتال النصارى لأجل فكاك الأسرى، وفتاوى جواز قتل رجال الأمن، وفتاوى استخدام أسلحة الدمار الشامل، وفتاوى حرق الأسرى ممن أسموهم (المرتدين). إضافة إلى الفتاوى الأخرى التي تسهم في عزل هذه الفئة عن بقية فئات المجتمع بإصدار فتاوى تحرم عليهم العمل في بعض القطاعات، والدراسة في المدارس والجامعات، والعمل في المجال العسكري، وغيرها من الفتاوى العديدة التي أدت إلى انتشار الإرهاب بكافة أبعاده وأشكاله تحت غطاء الدين.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الانحراف الفكري يقود إلى الإرهاب، والعلاقة قوية بينهما. والجريمة عامة سواء أكانت إرهابية أم غير إرهابية - هي في شرع الله تعالى - دون

النظر للتسميات والمصطلحات-خروجٌ عن الفطرة وضَرْبٌ من الفساد والبغي يشمل الفرد والجماعة، فهي تفسد نقاء المجتمع، وتعكر صفو أمنه وتطوره. وهي سلوك وفعل بعيد عن الفطرة السوية. فالنزاعات الطائشة التي يتولد عنها الإجرام موجودة غريزياً في البشر عبر العصور، قال تعالى: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (٣٠). وهذا مما يؤكد أن في الإنسان نزعتين تتنازعان قيادته، نزعة الخير والعدل، ونزعة الشر والظلم (٣١).

واذا كان الإسلام قد كفل للمؤمنين ما يرعى مصالحهم، ويضمن أمنهم على أنفسهم وأموالهم، فإنه في نفس الوقت قد وضع علاجاً لكل داء وعقوبة مقررة تستأصل الشر من جذوره وتثبّت العدل والأمن والألفة، كيما ينصرف الناس الى مستقبل حياتهم، لاتشغلهم نوازع الخوف والرعب. والإسلام منصف حتى مع المجرمين فنظرته للمجرم فيها العدل والرحمة والعطف، فهو لايحمِّله المسؤولية الجنائية أو التبعة الإجرامية، وهو فاقد للإدراك الصحيح، وحرية الاختيار، والقصد الجنائي. ومن سماحة هذا الدين كذلك أن تقوم العقوبة على المجرم الذي ارتكب الجرم.

لقد نتج عن العمليات الإرهابية التي قام بها بعض الجماعات المتطرفة في دول المنطقة العديد من الآثار السياسية على المستويين المحلى والعالمي، فقد تعرضت العلاقات الخليجية الأوروبية - الأمريكية لبعض التوتر بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وذلك لكون غالبية المنفذين للهجوم من دول الخليج، وتعد المملكة العربية السعودية

(٣٠) الشمس: ٧-٨.
(٣١) الجحني،١٤٢١،ص١١٧.

أكثر الدول الخليجية تأثّراً بذلك التوتر، وذلك لكون معظم المنفذين للعملية من مواطنيها.

وتبرز الخطورة السياسية في ذلك في عدّ المنتمين لهذه الجماعات محاولات دول المنطقة لتحسين علاقاتها مع الدول العظمى وتحسين صورتها لدى الرأي العام العالمي ضعفاً وموالاة للغرب والأمريكان. ومن ثم يقومون بتأليب شعوب المنطقة ضد حكوماتهم وتحريضهم على القيام بالمظاهرات والاشتراك في العمليات التخريبية، أو التغاضي عنها بعدم التبليغ ضدهم(٣٢).

والحقّ، لقد نجحت الأجهزة الأمنية السعودية في توجيه ضربات شديدة الوطأة على الإرهابيين، وحققت إنجازات أمنية أذهلت المحللين والمهتمين بالقضايا الأمنية، فقد أحبطت الكثير من المحاولات الإرهابية، وتم القضاء على رموز التكفير والتخريب في المجتمع ومنعهم من تحقيق أهدافهم، وقد نتج عن ذلك استشهاد عدد من رجال الأمن وأعداد من المواطنين والمقيمين الأبرياء. وفي الوقت نفسه واجه النشاط الإرهابي من الفئة الضالة استنكاراً واستهجاناً داخلياً من أبناء المجتمع لزيادة وعيهم وإحساسهم بأن الإرهاب موجَّهٌ إلى دينهم وأمنهم ومصالحهم، وتبعاً لذلك تضاءلت قدرة الفئة الضالة على تجنيد عناصر جديدة في الداخل أو تعويض من يخسرونه في المواجهات الأمنية ممن يقتلون أو يقبض عليهم.

إن الظروف الخارجية لاتزال قائمة من حيث كون قادة التنظيم الإرهابي في أفغانستان لم يقبض عليهم بعد، ولا تزال دول أخرى توفر ملاذاً آمناً لبعض الذين يمارسون نشاطاً

(٣٢) عسيري؛والجحني،١٤٢٦،ص٩٠.

ضد المملكة، إضافة إلى القضايا العربية والإسلامية التي لم تحلّ بعد والتي تمثل مصدراً من مصادر تأجيج مشاعر الكُرْه والعداء.

جهود القضاء في الوقاية من الانحراف الفكري والتعامل مع الإرهاب

إن وظيفة القضاء وظيفة سامية يراد منها إقامة العدل بين الناس، ولا يستقيم حالهم إلا به، دفعاً للظلم، وكبحاً للشر، قال تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ** ﴾ (٣٣) فبالقضاء تعصم الدماء وتسفح، والأبضاع تحرم وتنكح، والأموال يثبت ملكها ويسلب، والمعاملات يسلم ما يجوز منها، ويحرم، ويكره، ويندب. لذا فإن أمر الناس لا يستقيم بدونه(٣٤).

إن معرفة المقاصد الشرعية، وغايتها مانع من موانع الجريمة بما فيها الانحراف الفكري، إذ الجهل بتلك المقاصد يدفع إلى الانحراف. وقد وقع المتشددون في هذا الانحراف لجهلهم بأن التيسير ورفع الحرج من مقاصد الشريعة (٣٥).

ولا شك أن من وظيفة القضاء في الإسلام في حقل وقاية المجتمعات من الانحراف الفكري والإرهاب يتجلى في بيان العقوبات الإلهية لأهل الضلال في الدنيا والآخرة، ومن تلك العقوبات: العقوبات الكونية، قال تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى**

(٣٣) سورة النحل:الآية ٩.
(٣٤) المبسوط،تبصرة الحكام،ج١ ،ص١٣وص٥٩-٦٠، المحيميد،١٤٢٥،ص١٥.
(٣٥)اللويحق، ص٩١٧.

وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾(٣٦). وقال تعالى: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً ﴾ (٣٧). وقال تعالى: ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ (٣٨).

والعقوبات الشرعية منها عقوبة المرتد، وعقوبة المحارب والباغي، وعقوبة المبتدع الداعي لبدعةٍ، وعقوبة الساحر، وعقوبة الذهاب إلى الكهان، وعقوبة ما دون القتل مثل الجلد، والحبس، والنفي والتغريب، وعقوبة التشهير، وعقوبة الهجر، وعقوبة التوبيخ، وعقوبة العزل من الوظيفة، وعقوبة الحرمان والمصادرة، وعقوبة الإزالة، وغير ذلك (٣٩).

والعقوبات لابد أن تشتمل على جانبين مهمين هما: الجوانب الوقائية والجوانب العلاجية، فتحقيق العقوبات الشرعية ردعٌ للجاني عن العود إلى جنايته، وتكون في الوقت نفسه زاجرة لغيره عن سلوك هذا الطريق والمضي فيه وفي إطار سياسة شرعية عادلة(٤٠).

وقد عرفت السياسة الشرعية بأنها: «ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ﷺ، ولا نزل به الوحي، ومن قال: لا سياسة إلا بما نطق به الشرع فقط غلط، فقد جرى من الخلفاء الراشدين مالا يجحده عالم بالسنن، وكفى تحريق علِّي الزنادقة، وتحريق عثمان المصاحف، ونفي عمر نصر بن حجاج» (٤١).

---

(٣٦) هود، ١٠٢.
(٣٧) الفرقان، ٣٧.
(٣٨) الحاقة،٦.
(٣٩) السليمان،١٤٢٧،ص٢١٥.
(٤٠) المحيميد،١٤٢٥،ص٢٧.
(٤١) ابن القيم،ج٣،ص١٦.

وعرفها بعض الفقهاء بأنها: «تدبير الشؤون العامة للأمة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار، بما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، وإن لم يتفق مع أقوال الأئمة المجتهدين، وبعبارة أخرى هي متابعة السلف الأول في مراعاة المصالح ومسايرة الأحداث (٤٢).

كما فسروا معنى الشؤون العامة للدولة الإسلامية بأنها: «كل ما تتطلبه حياتها من نظم، سواء أكانت مالية أم تشريعية أم تنفيذية، وسواء أكانت من شؤونها الداخلية أم الخارجية». فتدبير هذه الشؤون والنظر في أسسها ووضع قواعدها بما يتفق وأصول الشرع هو السياسة الشرعية (٤٣).

ومن القواعد الشرعية التي نصت عليها الشريعة وطبقتها مؤسساتها العدلية:

١ - أن الأصل في الأشياء الإباحة.

٢ - أنه لا تكليف قبل ورود الشرع.

٣ - أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىَ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ (٤٤)، وقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ (٤٥)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىَ حَتَّىَ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىَ إِلاَّ وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ (٤٦).

(٤٢) خلاف،ص١٦.
(٤٣) خلاف،ص١٨.
(٤٤) الاسراء، ١٥.
(٤٥) المائدة، ٩٥.
(٤٦) القصص،٥٩.

والآيات كما هو واضح تبين أن مبدأ الشرعية هو أساس تحريم وتجريم الأفعال من منطلق المصلحة العامة، كما أنها سياسة صالحة لكل زمان ومكان؛ لأن موجدها الله العالم بما يصلح أحوال البشر ويحقق لهم الخير.

وفيما يخص الجانب الجنائي أنزل الله الحدود، وهي عقوبات مقدرة حقاً لله، أي: لا يجوز التغيير والتعديل من البشر فيها لأنها حدود الله لحماية المجتمع من الشر والفساد: ﴿ **تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَقْرَبُوهَا** ﴾ (٤٧).

وكذلك القصاص والدية وهما حق للعباد، ففي القصاص عقوبة مقدرة، ولكن لولي الدم الحق في العفو والاكتفاء بالدية، أو العفو عن الدية أيضاً، قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ** ﴾ (٤٨).

وفيما عدا الحدود والقصاص توجد التعازير، ولم تحدد الشريعة الإسلامية عقوبة لكل جريمة تعزيرية، بل اكتفت بتقرير مجموعة من العقوبات تبدأ بالأقل كالتأنيب والتوبيخ. وتتدرج في الشدة حتى تصل إلى القتل، وتقدير ذلك يعود لولي الأمر في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة، ودون مخالفة للأحكام الصريحة في الشريعة، وأن تكون العقوبة حاسمة ورادعة ومتناسبة مع حجم الجريمة، فلا إسراف في عقاب ولا استهانة بجريمة، فالسياسة الشرعية غايتها حماية المصالح الأساسية للمجتمع المسلم،

---

(٤٧) **البقرة**،٢٢٩.
(٤٨) **البقرة**،١٧٨.

ولذا يقول ابن القيم: «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها(٤٩).

ولذا فالمقاصد التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لحمايتها وحفظها تتمثل في المقاصد الضرورية وهي التي إن فقدت اختلت الحياة في الدنيا. وضاع النعيم في الآخرة، والضرورات الخمسة منحصرة في:

١ - المحافظة على الدين.
٢ - المحافظة على العقل.
٣ - المحافظة على النفس.
٤ - المحافظة على النسل.
٥ - المحافظة على المال.

وهذه المصالح الخمس حفظها واقع في رتبة الضرورات، فهي أقوى المراتب، فإن الشرع يقضي بقتل القاتل المضلّ، وعقوبة المبتدع الداعي إلى بدعةٍ.

ومن هنا تتضح أهمية السياسة الشرعية في تدبير وتنظيم الشؤون العامة للأمة بما يحقق لها الأمن والسلامة والرخاء ودفع الفساد والانحراف بكافة أشكاله(٥٠).

والحقّ أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي صادق عليها أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل والداخلية العرب في عام ١٩٩٨م قد احتوت على تعريفٍ للإرهاب وتوضيح

(٤٩) ابن القيم،ج٣، ص١٤.
(٥٠) السليمان، ١٤٢٧،ص٢٤٢.

للجريمة الإرهابية، وهذا من شأنه أن يجّلي أن الوقائع الإجرامية تتنوع بحسب أحوالها، فقد ذكر أهل العلم أنواعاً لها مما له حدود منصوص عليها وهي (٥١):

١- الجنايات على الأبدان والنفوس والأعضاء.

٢- الجنايات على الفروج.

٣- الجنايات على الأموال والدين، وقد تكون حرابة، أو بغياً، أو سرقة، أو ردة، أو غصباً بحسب وقائع وملابسات السلوك الإجرامي.

٤- الجنايات على الأعراض.

٥- جنايات التعدي على استباحة ما حرمه الشرع من المأكول والمشروب، كحد شرب الخمر.

والناظر في الوقائع الإرهابية يجد أنها قد تندرج كما يقول أحد الباحثين: «تمَّتْ أحد هذه الأنواع -السابق ذكرها- وقد تقترن بأكثر من نوع، فتكون ممتزجة من عدة وقائع إجرامية، ومما لا شك فيه أن الواقعة الإجرامية إذا حصل لها التوصيف القضائي السليم وأصبحت تندرج تحت الوقائع المؤاخذ عليها، فإن دلائل التجريم بها تكون ظاهرة وواضحة، وواقعة الإرهاب العدواني الجائر ودخوله في دائرة التجريم ظاهر؛ لاشتماله على أمور متعددة» (٥٢).

ونحمد الله أن بلادنا المملكة العربية السعودية حرسها الله تنعم بتطبيق الشريعة الإسلامية الغراء، وهي في وضع ومكانة عالية لا نظير لها في دول العالم. وهذا بفضل

(٥١) المحيميد، ١٤٢٥، ص٢٢.
(٥٢) المحيميد، ١٤٢٥، ص٢٣.

الله ثم بالأخذ بالإسلام قولاً وفعلاً في كل شؤون حياتها، وحرص قادتها على ذلك، وكل ما يخدم البلاد والعباد(٥٣).

وبناء على ما سبق، فإن السياسة الشرعية سياسة مرنة وصالحة لكل زمان ومكان، وتتضح أهمية السياسة الشرعية في حفظ الضرورات الخمس لكي تستقيم أمور الدين والدنيا، ودرء الخلل الذي يمكن أن يقع، والتأكيد على أهمية الأخلاق الفاضلة، والتصدي لكل الانحرافات الفكرية التي من شأنها النيل من أمن وطمأنينة المجتمع.

إن نشر الوعى الديني والوعي القضائي والفقه الجنائي بين كافة أفراد المجتمع من شأنه أن يقرب الناس من دينهم ويحبب إليهم مبادئه وأحكامه، وفي نفس الوقت يُظْهِر أن لكل سلوك إجرامي ما يناسبه من العقوبات الشرعية، وفي ذلك تحقيق للردع والزجر، وقديماً قيل: «من أمن العقاب أساء الأدب».

وجملة القول، فإن دور القضاء في التعامل مع الإرهاب كبير وجسيم وذلك في الجانب الوقائي والعلاجي أو في إنزال العقوبات القضائية على الوقائع الإرهابية بحسب الجناية التي تختلف باختلاف الواقعة، وهي لا تخرج عن كونها عقوبات مقدرة من الشارع كالحدود والقصاص أو عقوبات تعزيرية يحددها القاضي بما يوافق الجناية ويناسبها. والتدابير الوقائية العلاجية للوقائع الإرهابية منها (٥٤):

١- نشر الوعي القضائي والفقه الجنائي بين الناس ليظهر أن لكل جناية ما يناسبها من

(٥٣) للمزيد من التفاصيل انظر: قرار هيئة العلماء ذا الرقم ١٤٨ المؤرخ في ١٢/١/١٤٠٩هـ والقرار الصادر بتاريخ ١٤/٢/١٤١٧هـ والبيان الصادر في ١٣/٣/١٤٢٤هـ حول الأحداث الإرهابية العدوانية، وكذلك انظر نص الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، الصادرة في عام ١٩٩٨م، ومعاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الإرهاب.
(٥٤) المحيميد، ١٤٢٥هـ، ص٢٧.

العقوبات .

٢- الاهتمام بالجانب الإصلاحي لمن وقعت منه الجناية .

٣- توجيه العقوبات بأفضل الطرق التي تعين على دفع الجرائم وقطعها من أصولها .

٤- إيقاع العقوبات المناسبة المؤثرة للوقائع الجنائية حتى ولو كانت صغيرة وليس لها اتصال مباشر بالوقائع الإرهابية ، لأن الجرائم والمعاصي يجر بعضها بعضاً .

٥ - التشديد في العقوبات على الوقائع الجنائية العامة إذا اقترنت بالشبهة الإرهابية ، لأن الاقتران يعظم الواقعة المقترنة بها .

٦- إيجاد العقوبات المساندة للعقوبات الأساسية بحسب ما يقتضيه الحال ، كالتشهير والإعلان ونحو ذلك .

٧- تطبيق العقوبات الشرعية الإلهية على وقائعها الإجرامية بدقة وحرص وعدم تنحيتها عن الوقائع الخاصة بها ، لأن الله جل وعلا قد شرعها لإصلاح شأن العباد ، وهو سبحانه وتعالى خالق الخلق الذي يعلم ما يصلح شأنهم وما يناسب حالهم ، قال تعالى : ﴿**ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير**﴾ (٥٥) .

٨- تطوير الأجهزة القضائية والأمنية التي تتعقب الجريمة قبل وقوعها وتباشر تمحيص أصولها ، وتقترح التوصيات الشرعية والمعالجات العلمية والاجتماعية والإعلامية المناسبة ، والسعي لتنفيذها على أكمل وجه .

(٥٥) سورة الملك: الآية١٤.

٩- تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية ومصادر المعلومات، وتوفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب، ودعم التعاون بين الأجهزة المعنية والجمهور لمواجهة هذه الظاهرة وجميع الظواهر التي تهدد الأمن والاستقرار في المجتمع.

الخاتمـــــة

شهد العالم في السنوات الأخيرة حدوث انحرافات فكرية ونفسية وعقلية وسلوكية. وهذا الدين الإسلامي الحنيف هو دين المحبة والأمن والسلام. وهو بريء من الإرهاب وغيره من الجرائم. والمعالجة الحقيقية للانحراف الفكري الذي يؤول إلى التطرف والإرهاب تبدأ من المنزل من خلال التوجيه السليم للأبناء، ولا ننسى دور المدرسة في التربية السليمة ودور العلماء ووسائل الإعلام وقادة الفكر والدعاة وكل وسائل التنشئة الاجتماعية، لأنه مهما بلغت يقظة الأجهزة الأمنية ومتابعتها لاجتثاث بؤر الإرهاب، فإن الأجهزة الأمنية تظل بحاجة إلى أن تقوم مؤسسات المجتمع بدورها ومسؤولياتها لاجتثاث ما علق في أذهان الفئة الضالة من فكر إرهابي منحرف يستهدف أمن الوطن والمواطن، وهذه مسؤولية كل فئات المجتمع على تعدد المشارب والتخصصات.

إن تيار الانحراف الفكري يرجع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة بعضها مع بعض، وقد كشف هذا البحث عن بعضٍ منها، على أنه من الجدير بالتنويه التأكيد على أهمية التدابير الوقائية والتصدي لضعف التحصيل الشرعي والفراغ والبطالة، وضعف الوازع الديني وسلبيات التحضر، وتقنيات العصر والعولمة، والمشكلات

الاقتصادية والسياسة وغيرها.

وفي هذا السياق، يتعين على المهتمين في العالم العربي العناية بوسائل حماية الفكر، ومن ذلك:

- العناية بالتربية والتعليم.
- العناية بوسائل التوجيه والتأثير.
- العناية بالفتاوى الشرعية من خلال الرجوع إلى كبار العلماء.
- تحصين الشباب ضد الأفكار المنحرفة.
- تشجيع لغة الحوار والخطاب الديني المعتدل.
- إصلاح الاخطاء أولَ فأولَ.

وفي هذا الصدد، يوصي الباحث بالتالي:

- نشر الوعي القضائي والفقه الجنائي بين الناس ليعرف الناس أن لكل سلوك إجرامي ما يناسبه من العقوبات الشرعية التي يجب أن تكون رادعة للجاني عن العود، وأن تكون زاجرة لغيره عن سلوك هذه الطرق.
- التأكيد على أهمية مشاركة مؤسسات الدولة في معالجة الانحراف الفكري.
- التأكيد على أهمية متابعة ما يصدر من شبهات في الانترنت ثم الرد الشرعي عليها.
- نشر ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال التي حث عليها الإسلام.
- التأكيد على دور الأسرة في حماية أبنائها من الانحراف الفكري.
- دعوة العلماء والمفكرين والدعاة لبذل المزيد في توعية الشباب، وتحصينهم ضد الانحراف الفكري.

إننا في الدول العربية وفي المملكة خاصة نملك من قوة العقيدة الدينية، والقدرات الذهنية، والطاقات الخلاقة والأساس الحضاري والعقدي ما يمكّننا من معالجة الانحراف الفكري على جميع المستويات، والتصميم والمثابرة على مواجهة التحديات داخلياً وخارجياً، واستثمار طاقات الشباب، واسترداد ثقتهم بأنفسهم والعمل لما فيه خيرهم، شريطة أن يكون الخطاب الديني والبرنامج الإصلاحي والتوعوي وفي إطار الثوابت، وتصويب الأخطاء والاستفادة من تجارب بعض الدول في مواجهة المشكلات الاجتماعية، واستثمار طاقات الشباب لتحقيق ذواتهم ومنع التصادم أو السلبية لديهم.